الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/189
7 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٢١ من القائمة الأولية*

مسألة تيمور الشرقية

رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه مذكرة شفوية من الممثل الدائم لجمهورية أندونيسيا لدى الأمم المتحدة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (انظر المرفق) ردا على الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الصادرة عن الممثل الدائم للبرتغال بشأن مسألة تيمور الشرقية (A/48/130).

وسأغدوا ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

(توقيع) فيتجكسانا سويغاردا
القائم بالأعمال بالنيابة
السفير/نائب الممثل الدائم

* A/48/150.

080693

080693 080693 93-33344

مرفق

مسألة تيمور الشرقية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم لجمهورية أندونيسيا لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالاشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الصادرة عن الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/48/130) يتشرف بذكر ما يلي:

١ - إن الأغلبية الساحقة من شعب تيمور الشرقية اختارت الاستقلال من خلال الاندماج في جمهورية اندونيسيا وهو حق أقره قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ اللذان وضعا حدا للوضع الاستعماري للإقليم السابق. وقد أعلن بعد ذلك رسميا في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ إدماج تيمور الشرقية في جمهورية اندونيسيا باعتبارها المحافظة السابعة والعشرين مع منحها حقوقا وتحميلها التزامات مساوية لحقوق والتزامات المحافظات الأخرى.

٢ - ولقد تخلت حكومة البرتغال في الواقع عن مسؤولياتها كدولة قائمة بإدارة تيمور الشرقية في عام ١٩٧٥ عندما أساءت التصرف تماما تجاه عملية إنهاء الاستعمار وتخلت بكل بساطة عن هذا الاقليم بطريقة تخلو من أي شعور بالمسؤولية، تاركة وراءها بذلك فراغا شجع على قيام حرب أهلية كانت مصدر دمار وإزهاق لعدد كبير من الأرواح. وإن إدعاء حكومة البرتغال الآن بأنها منعت عملا من ممارسة مسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة إقليم تيمور الشرقية، يدل على أن هذا البلد عاجز عن مواجهة الواقع ولا يريد احترام إرادة أغلبية شعب تيمور الشرقية.

٣ - وأن حكومة اندونيسيا تعي جيدا الشواغل التي تساور عددا من البلدان فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية. ومع ذلك يظل اتهام البرتغال لاندونيسيا بأنها لم تلتزم بالبيان الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء الذي ألقاه رئيس لجنة حقوق الانسان في آذار/مارس ١٩٩٢، أمرا عاريا تماما عن الصحة وليس له أي أساس. ومن الأهمية بمكان الإشارة في هذا الصدد إلى:

(أ) أن حكومة اندونيسيا اتخذت إجراءات سريعة وحاسمة لكي تحيل للعدالة جميع المسؤولين عن حادثة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ سواء كانوا ضباطا عسكريين أو مدنيين. واتخذت إجراءات تأديبية ضد عدد من الضباط العسكريين ذوي الرتب العليا وإحالة ١٠ أفراد عسكريين على محاكم عسكرية

وصدرت أحكام ضدهم. ومن جملة ٣٠٨ أشخاص احتجزوا على إثر هذه الحادثة، أخلى على الفور سبيل ٢٧٦ شخصا وقدم ١٣ مدنيا للمحاكمة بموجب القوانين الجنائية ذات الصلة. أما المتبقين البالغ عددهم ١٩، فلقد أفرج عنهم في وقت لاحق.

(ب) وتجدر الإشارة الى أن المحاكمات العسكرية والمدنية كانت محاكمات مفتوحة للجمهور. ولقد قدم المدعى عليهم للمحاكمة وفقا لقواعد الاجراءات القانونية المتبعة في البلد. ولقد حضر إجراءات المحاكمة عشرات من الدبلوماسيين وممثلي المنظمات الإنسانية والصحافيين الأجانب.

(ج) ولقد بذلت السلطات الاندونيسية جهودا حازمة للعثور على الأشخاص المفقودين ولا زالت الجهود قائمة حتى الآن. ومن بين الـ ١١٥ شخصا المبلغ عن فقدانهم، رجع ٣٢ الى ديارهم و ١٨ موتى وقبورهم معروفة و ٤ موتى لم تحدد هويتهم و ٦٠ شخصا مجهول مصيرهم في حين يوجد شخص واحد تأكد رجوعه مؤخرا الى منزله.

(د) ولقد زار العديد من الأعيان تيمور الشرقية من بينهم السيد أرموس واكو المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. كما قام بزيارة هذه المحافظة دبلوماسيون ومراقبون مستقلون وصحافيون أجانب من بينهم تسعة برتغاليين.

٤ - ولقد حاولت البرتغال إثارة قضية ما كان ينبغي لها أن تثار بشأن اختصاص المحكمة الاندونيسية في موضوع محاكمة السيد غوسماو. ومن الجدير بالذكر انه منذ ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ تمت عملية إنهاء الاستعمار عندما مارس سكان تيمور الشرقية بأنفسهم، تمشيا مع تقاليدهم التاريخية والثقافية الخاصة بهم، حقهم في تقرير المصير واختاروا الاستقلال والاندماج في جمهورية اندونيسيا. وعليه، تطبق القوانين والأنظمة الاندونيسية على كل فرد يرتكب جريمة تخل بهذه القوانين. ومن ثم، فإن محاكمة السيد غوسماو، تدخل فعلا ضمن الولاية القضائية الاندونيسية. ولقد جرت معاملة السيد غوسماو أثناء احتجازه ومحاكمته وفقا للقواعد الدولية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى أن ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، قد زارا المتهم وقد أجرى صحافيان برتغاليان حديثا معه وأكد لهما أنه يعامل معاملة حسنة. وقد عومل أيضا وفق أصول المحاكمات المتبعة. ولقد جرت المحاكمة في محكمة مدنية مفتوحة للجمهور وحضرها دبلوماسيون وصحافيون أجانب من ضمنهم تسعة صحافيين برتغاليين وممثل عن منظمة رصد آسيا ومسؤولون من الأمم المتحدة. ولقد حكمت المحكمة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ على السيد شانانا غوسماو بالسجن المؤبد.

٥ - ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن المعاملة الحسنة والعادلة التي عومل بها أولئك الذين ألقي القبض عليهم مع السيد غوسماو والذين اعتقلوا في وقت لاحق. فقد اجتمع بهم أيضا ممثلون عن لجنة الصليب الأحمر الدولية وكذلك المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

٦ - وفي سياق ما تقدم، ترى البعثة الدائمة لجمهورية اندونيسيا بشكل قطعي أن مذكرة البرتغال الشفوية لا تعكس الحقائق السائدة في تيمور الشرقية.

ويتشرف الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى الأمم المتحدة أن يطلب الى الأمين العام أن يعمل على تعميم هذه المذكرة الشفوية بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

- - - - -